دورة انعقاد اللجنة الدائمة.. إرادة شعبية حاسمة

< إن تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي أنجزها المؤتمر الشعبي العام خلال الفترة الماضية لم يكن بعيداً عن الشراكة الكاملة مع المواطن اليمني الذي وجد في المؤتمر الشعبي العام إرادتة الحقيقية الراغبة في صناعة المجد والألق اليماني المتجدد، ثم أن المؤتمر الشعبي العام كان في كل مرحلة من مراحل تطوره يبحث عن الرضا الذي يخلق القناعة المطلقة على طريق تحقيق الامن والاستقرار السياسي اللازم لإنجاز المهام الوطنية التي تبناها المؤتمر الشعبي،

د.علي العثربي

وكان يسعى في كل استحقاق انتخابي داخل أطره وتكويناته الى توسيع قاعدة المشاركة السياسية ويخطب ودها في البناء والتعمير وإنجاز التنمية الشاملة باستغلال الإمكانات المتاحة بروح المسؤولية والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار بعيداً عن الإملاء والفرض، لأن المؤتمر الشعبي العام قد أدرك ببعده السياسي والاستراتيجي العميق أن الرضا والقبول الشعبي أساس الشرعية السياسية وبوابة الأمل والاستقرار.

إن الإصرار على عقد دورة اللجنة الدائمة ليس من باب المزايدة على الاطلاق ولكنه تقليد ديمقراطي أرساه المؤتمر الشعبي العام منذ بداية تأسيسه وحتى اليوم، والسبب في ذلك الإصرار هو الإيمان المطلق بالمشاركة الشعبية في صناعة القرارات الوطنية الكبرى ويرى المؤتمر الشعبي العام من خلال تجاربه السياسية أن القاعدة الشعبية هي صاحبة المصلحة الحقيقية في صناعة القرارات الكبرى، ومادامت هي كذلك فإن تغييبها تعدٍ سافر على الديمقراطية الشعبية واستبداد مرفوض وإملاء فاضح لا يتفق مع الادعاء بالمشاركة السياسية دون ممارستها على أرض الواقع العملي.

إن الإعداد والتهيئة لعقد دورة اللجنة الدائمة خلال هذه الظروف دليل على حيوية وفاعلية المؤتمر الشعبي العام واحترامه والتزامه المطلق بمبدأ المشاركة السياسية الشعبية في صناعة القرارات الوطنية الكبرى، وهذا الطرح ليس من باب الانتماء وإنما من باب الموضوعية، وللرد على من يقول غير ذلك فإنني أدعوه الى دراسة مراحل تطور المؤتمر الشعبي العام وتتبع انعقاد دورات اللجنة الدائمة ومؤتمراته العامة وسيجد أن المؤتمر أرسى تقاليد الديمقراطية الشعبية وثبت أركانها قولاً وعملاً، وبات لازماً عليه الوفاء المطلق لإرادة الجماهير التي تجدد له الثقة كلما اقتضى الأمر ذلك.

إن الإصرار على عقد دورة اللجنة الدائمة قبل انتهاء الحوار الوطني احترام للإرادة الشعبية التي ساهمت عبر مختلف الوسائل والآليات في صناعة رؤية المؤتمر الشعبي العام في مختلف القضايا المطروحة على طاولة الحوار الوطني الشامل ليأتي انعقاد اللجنة الدائمة تتويجاً لتلك الفعاليات التنظيمية التي افتقدتها الأحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى، بل ودليلاً جديداً يقدمه المؤتمر الشعبي العام للعالم بأنه إرادة شعبية لا يمكن استثناؤها أو اجتثاثها أو تهميشها أو إقصاؤها أو التقليل من شأنها وهو كذلك بيان عملي على أن القرارات الوطنية الكبرى صناعة يمنية خالصة تعبر عن الهوية الشعبية شديدة القدسية لتراب اليمن الواحد والموحد.

ومن أجل ذلك كله نشدد على قدسية احترام الإرادة الشعبية التي حافظت على الشرعية الدستورية وقدمت التنازلات من أجل حقن دماء أبناء اليمن الواحد، وألا تغرر بنا الظروف وتقودنا الى عدم احترام الإرادة الشعبية، بل لابد من المزيد من المشاركة السياسية الشعبية في صناعة الحدث الوطني القادم من أجل يمن أكثر توحداً وقوة وتماسكاً بإذن الله.

نحن نعصر.. والحكومة تأخذ العُصّار

نعمت عيسى

(فاجأتنا حكومتنا بقراراتها الغريبة والعجيبة والتي ليس للموظف فيها «ناقة ولا جمل» بإعلانها عن قطع راتب يوم من كل موظف لتقوم بنقل اخواننا المرحلين من السعودية كلاً لمنطقته، فإن كانت الحكومة تسعى لحل تلك المعضلة فلتقم بإيجاد الحلول من جرابها وليس من جراب الموظف ولتجمع مصروفات نقلهم من خزائن وزاراتها ومن مخصصات نثرياتهم وتسهيلاتهم وإيراداتهم للإسراع في نقل اخواننا المنتظرين في الحدود اليمنية.

ألا يكفي أن حكومة الوفاق هذه لم تقدم للشعب وخاصة الموظف أي إنجازات أو حتى زيادات في الرواتب ولم تقم حتى بكبح مؤشرات الاسعار أكان ذلك في المشتقات النفطية أو الأغذية الأساسية، ولم تقم حتى بتوفير البدائل الاقتصادية بدعمها لاحتياجات المواطن المهمة في مأكله ومشربه لتخفف عنه الحمل بسبب غلاء المعيشة التي يعانيها إضافة الى أنها لم ترفع المستوى المعيشي للمواطن، وأوقفت عطايا الدولة المتمثلة بإكراميات رمضان وزادت الموظف تعباً فوق تعب..

ألا تستحي حكومتنا بإصدار مثل هذه القرارات وكأنها صاحبة حق أو فضل على الموظف ولها حرية التصرف بماله.. من أي جانب سمحت لنفسها أن تفرض شيئاً على موظفي الدولة وكأنها هي من تقوم بإعطائهم هذا المال من جيوبها بدون أن تأخذ آراءهم حول ذلك.

ألّا تعلم حكومتنا بقول رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- : «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته»، وأنها هي التي يجب أن ترعانا وترعى مصالحنا بدلاً من أن تسلبنا حقوقنا لترعى به رعيتها التي وجب أن ترعاهم وترعانا من مالها ومدخراتها وليس العكس.. نحن لا نريد إلاّ أن تدعنا حكومة العامين وشأننا ولا تتدخل في حقوقنا بغير وجه حق من باب «إن لم تنفعنا فعليها أن لا تضرنا»، ونريدها أن تغيّر من سياستها المتسلطة على الشعب وأن تضع تاج الحكمة على رأسها وتفكر قبل أن تقرر حتى لا ينقلب السحر على الساحر.

وفي الاخير نقول لها لا يصح أن نتعب ونعصر وتأتي أنتِ بكل سهولة لأخذ ما عصرناه دون إذن، وعليك القيام بإيجاد الحلول لرعيتك من جعبتك وليس من جعبتنا.. فالشرع قال: «أنت ومالك لأبيك» ولم يقل أنت ومالك «للحكومة».. وعلى المتقين السلام..

الشارع يحتقن يا حكومة!!

(لا نكشف سراً أو نقول كلاماً قد يعتقد البعض أنه يصب في خانة المكايدات السياسية التي تعودنا عليها من بعض الأحزاب وخاصة أحزاب اللقاء المشترك وقياداته في حزب الاصلاح ومليشياته المسلحة المعروفين بـ«الاخوان»..

إقبال علي عبدالله

بل نقول الحقيقة التي بدأ كل مواطن في عموم الوطن يشعر ويحس بها.. حقيقة أن الشارع بدأ نتيجة تزايد أنين المواطن يستعد لثورة شعبية واسعة تعيد للناس أمنهم المفقود وكرامتهم التي فقدوها منذ قرابة عامين وتحديداً منذ الانقلاب على الشرعية الدستورية وتولي أحزاب المشترك الحكومة تحت مسمى «الوفاق» وأقصد تولي وزراء من زنابيل المشترك على الحقائب الرئيسية المرتبطة بحياة الناس ومصير البلاد، مثل الداخلية والتربية والتعليم والكهرباء والمالية والصحة ومحافظين في العديد من المحافظات بعد أن تم اقصاء المحافظين التابعين أو الموالين للمؤتمر الشعبي العام.. نقول: إن معاناة الناس التي تتزايد يوماً بعد يوم في كل مناحي الحياة دون استثناء قد ولّدت احتقاناً بدأت مظاهره في الشارع وهو أمر طبيعي في ظل تجاهل الحكومة التي يرأسها محمد سالم باسندوة!! وصمت الدولة وحتى المعنيين بأمر هذه البلاد وأعني المؤسسة التشريعية مما دفع بالمواطنين المغلوب على أمرهم الى اللجوء الى الشارع دون الاستعانة بالأحزاب والتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني خاصة تلك الأحزاب التي لغمت الشارع لأحداث أزمة الانقلاب على الشرعية مطلع العام 2011م.. وجاء الاحتقان اليوم والذي ينذر بالخطر نتيجة هذه الأزمة التي افتعلتها أحزاب المشترك بدعم خارجي يدرك كل مواطن من هي الدول والمنظمات الخارجية التي وقفت خلف هيجان الشباب في الشارع لافتعال أزمة يدفع ثمنها اليوم المواطنون أنفسهم وفي مقدمتهم الشباب الذي زادت معاناتهم من البطالة التي دفعت بالكثير منهم باستقطاب من «الاخوان» الى الانخراط في الجماعات الارهابية التي تدمر الوطن اليوم من ضرب أبراج الكهرباء والتقطع وافتعال الأزمات في عدم توفير الأمن الذي يشهد انفلاتاً غير مسبوق.. هذا الى جانب عجز بل فشل حكومة «الوفاق» من توفير لقمة العيش الكريم للمواطنين وفشلها في كبح الفساد الذي يزداد منذ تشكيل حكومة «الوفاق» ناهيك عن اخونة أكثر من 60% من أجهزة الدولة وفي المقدمة الجهاز الأمني.. كل ذلك وأكثر وعلى مدى العامين منذ بداية 2011م، لم تستطع الحكومة ولا الدولة إقناع المواطنين بأن الأمور سوف تتحسن بل عملت على خلق المزيد من الاحباطات حتى وصلنا اليوم الى مرحلة تسبق احتقان الشارع الذي سبق وأن نبهنا اليها منذ عدة أشهر غير أن الحكومة وكما يقول المثل المعروف «أذن من طين وأذن من عجين»..

ونقول أيضاً في هذه العجالة إن الأمور تشير في مجملها بأن الوطن في طريقه الى الهاوية عبر نفق مظلم من المؤكد أننا ولجنا فيه.. وإن الحكومة ولتغطية فشلها عمدت الى افتعال أزمة الطائفية.. وأمام كل ذلك أقولها بصدق: إن الناس بما فيهم الذين خرجوا الى الساحات في أزمة العام 2011م يقولون اليوم: «أيام الزعيم علي عبدالله صالح كان وضعنا أحسن بكثير وأفضل من اليوم.. نحن نقول عذراً يا علي ورعى الله عهدك» هذا هو حال المواطنين وصوتهم الذي صار مسموعاً دون خوف من مليشيات حزب الاصلاح المنتشرة في عدد من المحافظات ومنها عدن.

الشارع اليوم يحتقن والمواطنون يطالبون باستقالة حكومة باسندوة واعادة الأمن والاستقرار الذي صار حلماً يراود الصغير قبل الكبير.

بداية أورد، للتذكير، الفقرة (ب) من المادة (7) لآلية تنفيذ المبادرة الخليجية القائلة: (تبدأ المرحلة الثانية ومدتها عامان مع تنصيب الرئيس بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة وتنتهي بإجراء الانتخابات العامة وفقاً للدستور الجديد وتنصيب رئيس الجمهورية الجديد.)

مَن المستفيد من العرقلة ؟!

. لنلاحظ تحديدها لفترة المرحلة الانتقالية الثانية ب(عامين)، أي تنتهي في فبراير العام القادم بالانتخابات النيابية والرئاسية، لنبدأ مقالنا هذا على ضوئها، بعد أن تجاوز مؤتمر الحوار شهراً على انتهاء موعده، ويعلم الله متى سترى النور مخرجاته.! ومن هنا يمكننا تقصي الإجابة عن سؤالنا الذي هو عنوان المقال.

وقبل هذا وذاك يبرز أمامنا السؤال القائل:من هو المعرقل لسير انجاز مخرجات الحوار ؟ وللإجابة عن هذا السؤال نستشهد بآراء المراقبين والمحللين السياسيين التي أجمعت على أن محاولات بعض مكونات الحوار الوطني حرف مؤتمر الحوار عن مساره تأتي في سياق الضغط على الأطراف الرافضة للتمديد، بالإضافة إلى سعيهم للحصول على أعلى مكاسب قد يحصلون عليها في حال لم يجدوا أي موقف صارم من المكونات السياسية الأخرى المشاركة بالحوار الوطني.

لعلني لا أجافي الحقيقة إذا قلت أنه إلى جانب القوى المحلية التي ترى مصلحتها في العرقلة وصولاً إلى التمديد ، هناك قوى خارجية ترى مصلحتها في ابقاء اليمن على حال من الجمود السياسي الذي يُعتبر في حد ذاته استمراراً للأزمة التي مرت بها بلادنا في العام 2011م

وحقيقة الأمر فيما يتعلق بأسباب إطالة موعد مخرجات الحوار فهي تعود لسببين رئيسيين هما: أولاً ـ التساهل في تأسيس " لجنة التفسير" التي أقرت تشكيلها المبادرة الخليجية، وحددت موعد تشكيلها بـ(15) يوماً من التوقيع على نصوص هذه المبادرة. الأمر الذي جعل من مؤتمر الحوار يفتقر لبوصلة التوجيه وتحديد الأطروحات . ثانياً ـ إقحام بعض الأطراف في فرق مكونات الحوار لقضايا ومسائل لا تمت بصلة لأجندة الحوار . وقد نبهت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي لهذه المعضلة مراراً وتكراراً وآخرها في اجتماعها يوم السبت الماضي حيث نوهت إلى (أن إقحام القضايا وتقديم تأويلات وتفسيرات مغلوطة والتلاعب بالفترات الزمنية للاستحقاقات الملزمة يعد عبثاً وإعاقة صريحة من قبل بعض الأطراف.وشددت اللجنة العامة مجددا على أهمية التمسك بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة ،باعتبارها خارطة طريق للعبور إلى بر الأمان والخروج باليمن من الأزمة.). واقرب دليل على هذه الفوضى ما طرح من قبل فريق " الحكم الرشيد" حول مسألة سيادية وسياسية لا تدخل ضمن صلاحية مؤتمر الحوار ، وهي مسألة " العزل السياسي " و"الحصانة" .

بدون زعل

حكومة الرهونات

عبدالفتاح علي البنوس

(بادئ ذي بدء، أود التأكيد على أننا عندما ننتقد حكومة الوفاق الوطني ننطلق من معطيات ملموسة على أرض الواقع ولا علاقة لنقدنا بالمناكفات السياسية والحزبية الضيقة، فالغاية من النقد هو الوقوف على السلبيات من أجل معالجتها وتسليط الضوء عليها وفي ذات الوقت عندما نجد هذه الحكومة قد حققت إنجازاً أو تقدماً ملحوظاً في أي مجال من المجالات فإننا لن نتردد في الإشادة بها والثناء عليها باعتبار ذلك هو الدور المنوط بالصحافة الوطنية.. اليوم حكومة الوفاق أثبتت عجزها وفشلها ووصلت الى حالة مزرية للغاية، هذه الحكومة أقدمت على خطوة في غاية الخطورة تكاد تكون أشبه بالمؤامرة، وللأسف الشديد - تمت هذه الخطوة بتصرف فردي من قبل رئيس الحكومة باسندوة ووزير ماليته صخر الوجيه ولمصلحة حميد الاحمر، حيث أقدمت الحكومة الموقرة على رهن أصول شركة النفط اليمنية لدى بنك سبأ الاسلامي المملوك لحميد الأحمر وجمعية الاصلاح الخيرية وذلك بحجة صرف مرتبات شهر اكتوبر بعد أن أقدم وزير المالية على صرف مبيعات النفط في وقت سابق في مخالفة صريحة للأنظمة واللوائح المالية وعجز وزارة النفط عن شراء المشتقات النفطية لتغطية الطلب المحلي وهو ما أدى إلى ظهور أزمة خانقة في البترول والديزل، هذه الخطوة غير المعقولة والتي تقدر قيمتها بـ60 مليار ريال مدتها ثلاثة أشهر ويترتب عليها فوائد مالية باهظة وفي حال عدم سداد المديونية في موعدها تكون شركة النفط اليمنية في ملكية حميد وبقية الشركاء الممولين للمبلغ المذكور آنفاً، وهنا أستغرب إقدام وزير المالية على هذا التصرف اللامسؤول والذي يهدد بانهيار المنظومة الاقتصادية ووقوع كارثة اقتصادية مدوّية من الصعب تجاوزها والخروج منها.

وتتضح ملامح هذه المؤامرة عندما نعلم أن فترة هذا الدين الآجل تنتهي بانتهاء المرحلة الانتقالية في مؤشر على رغبة القوى صاحبة هذا القرار في جعله ورقة للضغط على الرئيس هادي من أجل التمديد وتمرير قرارات وتوجهات تخدم مصالح حزب الاصلاح والقوى القبلية والعسكرية المتحالفة معه، وفي حال فشلت هذه الضغوطات يتم استدعاء ملف الدين النقدي المستحق لحميد الأحمر وبقية الشركاء والاتجاه نحو خصخصة شركة النفط اليمنية وتحويلها الى شركة خاصة لكي يُحكم المليادير حميد سيطرته على النفط اليمني ويظل الشعب تحت رحمته ورهن إشارته وهنا تكمن الكارثة، لأننا عرفنا حميد الأحمر جيداً خلال الأزمة السياسية، وعرفنا نواياه ومخططاته وأهدافه الشيطانية والتي لا تمت بصلة للمصلحة الوطنية العليا، فحميد مستعد لأن يحارب الكون من أجل مصلحته، والخيرية التي يحاول أن يظهر بها أمام الناس مجرد فخ ودغدغة عواطف وتزييف وعي الناس لكي يستخدمها كوسيلة وجسر عبور نحو تحقيق أهدافه ومخططاته.

اليوم حميد الأحمر يسعى لخصخصة شركة النفط وقد نجح في اتخاذ الخطوة الأولى والمهمة على طريق تحقيق ذلك مستعيناً بالكهل باسندوة والثائر صخر الوجيه، ولا أستغرب أن يقدم حميد على استخدام ذات الوسائل والاوراق الحكومية من أجل خصخصة الاتصالات واحتكارها وهي الغاية التي ينشدها منذ تأسيس شركته سبأفون وعقب تأسيس يمن موبايل.. حميد يريد المزيد من الثروة، حميد يريد المزيد من الجاه والسلطة، حميد يريد اليمن في ملكه، ويريد اليمنيين تحت تصرفه، حميد يريد أن يكون فرعون عصره بواسطة أموال وثروات الشعب التي يقدمها له باسندوة وصخر الوجيه على طبق من ذهب .

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا، لماذا أقدمت الحكومة على هذه الخطوة الهمجية التي لا يمكن هضمها وتقبلها مهما كانت المبررات؟! أين ذهبت عائدات النفط؟ والإيرادات الحكومية المختلفة؟! أين ذهبت القروض والمساعدات؟! أين ذهبت السيولة النقدية الخاصة بالبنك المركزي؟!! أين ذهب الاحتياطي النقدي الذي يصل الى خمسة مليارات دولار والذي سلّمه الزعيم عقب توقيعه على المبادرة الخليجية وتسليمه السلطة للرئيس هادي، رغم الظروف الصعبة التي شهدها الوطن الا أن الاحتياطي النقدي ظل في مكانه ولم يتم الاقتراب منه خشية الانهيار الاقتصادي وتدهور قيمة العملة المحلية وما يترتب على ذلك من خسائر وأضرار، ولعل ما يثير الامتعاض هو تعامل الحكومة اللامسؤول مع الوضع المالي وعجزها عن نهج سياسة نقدية تلائم الوضع الراهن وإصرارها على العبث بالمال العام من خلال الصرفيات اللامعقولة على السفريات والمساعدات والهبات والكماليات وغيرها من أوجه الصرف غير الضرورية، علاوة على عدم قدرتها على استقدام معونات المانحين لعجزها عن تقديم برنامج دقيق يستوعب هذه المعونات والمنح، وهو الأمر الذي أوصلها الى هذه المرحلة الحرجة.

رهن الحكومة أصول شركة النفط سابقة خطيرة لم تسبقها اليها أية حكومة سابقة، ومن المفترض أن لا تمر هذه الخطوة مرور الكرام.. وكان الأحرى بالشرفاء داخل الحكومة رفضها وعدم القبول بها ومحاسبة من أقدم على اتخاذها، وكان من المفترض أن يكون للبرلمان كلمة في هذا الأمر على اعتبار أن تداعيات هذه الخطوة الكارثية سيحصدها الوطن والشعب الذي يمثلونه ويدافعون عن حقوقه وثرواته ومقدراته، الصمت إزاء هذا التصرف خيانة كبرى، ولا يجوز السكوت على هذه الممارسات إطلاقاً.

اليوم ترهن الحكومة أصول شركة النفط وفي الغد لا أستبعد أن تقدم على خطوات مماثلة، ولا أستبعد أن تقدم على رهن الشعب والمتاجرة بقضاياه وقوته الضروري من أجل مصلحة أحزاب أو أفراد أو جماعات.. شخصياً - لا أستبعد ذلك ما دامت المزاجية والارتجالية هي من تُسيّر عمل الحكومة ومادامت هذه الحكومة تسير وفق هذه السياسة المالية العشوائية.. وهنا كنت أتمنى تفاعل أعضاء مؤتمر الحوار مع هذه القضية وتحظى بحيّز من اهتمامهم ونقاشاتهم نظراً لخطورتها وحساسيتها، وكنت آمل أن تشرع هيئة مكافحة الفساد في التحقيق بشأنها والوقوف على ملابساتها وتطلع الرأي العام على النتائج التي خلصت اليها، فلا يُعقل الصمت على ممارسة حكومة الرهونات لأنها ستجر البلاد نحو الهاوية ولن تقوم أي قائمة للاقتصاد الوطني لأن حراميها سيكون حاميها.